

# حاشية

## الدمياطى على شرح الورقات

للعالم العلامة والخبر الفهامة وحيد عصره وفريد

دهره الشيخ أحمد بن محمد الدمياطى

على شرح الورقات فى أصول

الفقه للإمام جلال الدين

المحلى رحمهما الله

آمين

بالمعنى على فساترين



تعلموا العربية وعلوها الناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لما بعد (فائدة ورفات)  
ما في الذهن

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أطيب الأصول وطهر فروعه وخصه بالكتاب العزيز المعجز  
للفحول وآناه جوامع الحكم فهي سنة الفرائدين أحكام الشرع وباقائها السعادة دينا وأخرى  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بصحيح الأعمال وأداء الفرض والمنسوب  
وتعاطى في معيشته الحلال واجتنب قاصد الأمور ومكر وهاتها وامتنع من الحرام فاستباح الجنة  
في سعادة من صحابه مؤلا به بالاكرام وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الخاتم على التفتيح الدين المؤبد  
بالدلائل القطعية وواضحات البراهين <sup>عليه السلام</sup> وعلى آله المطهرين من الأدناس وأصحابه المجمعين على  
الحق فكان أجاعهم من أعظم الأدلة مع الاستصحاب والقياس (وبعد) فائدة تقريرات شريفة  
وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي مفتي بلد الله  
الحرام مكة المكرمة نعمة الله بالرحمة والرضوان على شرح ورفات أبي العالي امام الحرمين للشيخ  
جلال الدين الحلي أنزل الله عليهم ما سألوا من ربه وأكسبهم ما يحبو حبه جنته جردتها بأمره من خطه  
بها مش نسخة حين فرائدهم الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة بالسجدة الحرام فجات بحمد الله نسخة  
مطورة مختصرة منقحة معتبرة وأسأل الله أن ينفع بها كما نفع بأصلها وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم  
أنه بخير أدر وفريحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف  
بكمال الانعام أو بارادة ذلك أبدى أو أولئك مثل سائر كأروستيننا اقتصر على البسملة لحصول الحمد  
بها فانها تضمن نسبة الجليل إليه تعالى على الوجه المخصوص وافتح بها لأنها من أبلغ الثناء وجد الفضلاء  
ولهذا اكتفى بها الأئمة البخاري في أول صحيحه وترك الصلاة اختصارا ويحتمل أنه أتى بها لفظا  
والحاصل أن الذي يجمع البسملة والحمدلة والشهادة يكرم الله تعالى وقد حصل بالبسملة (قوله فائدة) أن  
كانت الخطبة قبل التأليف فالإشارة إلى ما في الذهن أي مفصل هذا المجلد ورفات وإن كانت بعد التأليف  
فاما أن تكون إلى ما في الذهن أو إلى ما في الخارج أي النقوش (قوله ورفات) صفها الإمام العالم العلامة



ابوالمعالی عبدالمالك ابن يوسف بن محمد الجوبی العرقي الشافعي وليد سنة نبع عشرة واربعائة جاز  
 بمكة والمدينة أربع سنين يفتي ويجمع طرق الشافعي ثم عاد الى بيسابور فبني له لوز بر نظام الدين المدرسة  
 النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة ومات سنة ثمان وسبعين واربعائة فعمره عتوسع  
 وخمسين سنة وأغلب الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ يسمون اربعائة ونسب للحرثيين  
 بخوارية ثمما كذا في السنواني على عبد السلام وفي حاشية شيخنا على كتاب القوام ولف بذلك أي  
 بانهم الحرميين لا تحصر افتاء الحرم المكي والمدني فيه ثم ان قوله در مقام فيه محل علاقته المحلورة وهو  
 على تقدير مضاف أي ذات بورقات (قوله قليلة) هذه من كلام شارح وهو الامام العالم العلامة شيخ  
 الاسلام مفتي الانامو بقية العلماء الاعلام تلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي وليد سنة احدى وتسعين  
 وسبعائة ومات أول يوم من سنة أربع وسبعين وثمانائة فعمره نحو أربع وسبعين سنة وانما صرح  
 بقوله قليلة مع فهم من جمع القلة بنسب الهندى وثلاثا توهم خروج عنه اذ قد يستعمل للكثرة (قوله  
 تشمل على معرفة) شقة أو خبرتان أو استئناف أي تحتوي أو تستلزم (قوله فصول) أي أنواع من  
 المسائل يسمى كل فرع فضلا لفصله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول أي كانت تلك  
 الفصول من جهة أصول الفقه أي بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الآية السمعية من الكتاب  
 والسنن والاجماع من حيث أبحاث الاحكام ما يطرق في الاجتهاد (قوله ينفع بها الهندى وغيره) انقطاع  
 للهندى بما يمكن بالتعلم وانقطاع غيره بالتذكر لما عنده أو بجمعة أصول المسائل الكثيرة للشيعة في ذهنه  
 بعبارة مختصرة قريبة الى الذهن (قوله أي لفظ أصول الفقه) بين به ان المسألة لفظ أصول الفقه  
 بقرينة الاخبار عنه مؤلف والتأليف كالتركيب من خواص اللفاظ وحينئذ ففقه استخدام لانه ذكر  
 أصول الفقه بمعنى الفن ثم عاد عليه اسم الإشارة بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أي عجب الأصل والأشارة  
 اليه مفردا لا تثقب على الفن الخصوص (قوله من جزأين الخ) فيه نظر لان الجزء الآخر هو الصورة اعني  
 إضافة الأول للثاني حينئذ أصول الفقه أدلته من حيث هي أدلتها بآية تركها لما اشرف فيه على  
 للهندى واللاستغناء عن بيانه (قوله من الأفراد المقابل للتركيب) دفع بتمثيل بقول المؤلف الجزأين بالأفراد  
 غير صحيح بالنسبة للجزء الأول بانه جمع لا مفرد وكامل الدفع مان الأفراد للموصوفين من الأفراد  
 المقابل للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لامن الأفراد المقابل  
 للجمع أي والتثنية واقتصر على الجمع لانه محل التوهم ويطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل  
 المضاف والشبيه (قوله يعرف بمعرفة ما ألفه من) وفيه جزم بان الصلة على غير الموصول ولم يزد غير ما  
 على المذهب الكوفي (قوله ما بين عليه غيره) أي شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ثانيا على غيره  
 (قوله وفروع الفقه) من إضافة البيان أو الأعم الى الأخص (قوله لا حول له) أي الأدلة الآجالية أو الأدلة  
 مطلقا (قوله وهو الفهم) أي كذا في وغيره وقيل أنهم لما دق فلا يقال ففهم ان السماء فوقنا يقال ففقه  
 كفه موزنا ومعنى وفقه كفتح اذا سبق غيره في الفقه وفقه ككرم اذا صار كالفقه شجيرة (قوله وهو  
 معرفة الاحكام الشرعية) أي التيسر لمعرفة ما بان يكون عنده ملكة يقدر بها على تحصيل النصدين  
 بأي حكم أراد وان لم يكن ماصلا باللفظ كالامام مالك حين قيل (قوله التي طريقها) أي طريق نبوتها  
 وظهورها صفة لمعرفه قوله الاجتهاد هو بذل الوسع في باوغ الغرض (قوله كالعلم) أي كتهبوا العلم  
 (قوله في مال الصبي) أي اوصية بل لفظ الصبي يشمل الصبية كانه لا ينسب الى انثى عن اللفظ (قوله في الحل  
 المباح) أي كحل امرأة لا سرقة فيه بخلاف الحرام كحل رجل لا ستماله والمكروه كضئاء كبرة

قليلة (تشتمل على معرفة  
 فصول من أصول للفقه)  
 (قوله) أي لفظ أصول  
 الفقه (مؤلف من جزأين  
 مفردين) من الافراد  
 المقابل للتركيب لا الجمع  
 والمؤلف يعرف بمعرفة ما  
 ألفه من (قوله) الذي  
 هو مفرد الجزء الأول  
 (ما بين عليه غيره) كحل  
 الحد الذي أساسه وأصل  
 الشجرة أي طرفها الثابت  
 في الارض (والفرع) الذي  
 هو مقابل الأصل (ثانيا  
 على غيره) كفروع  
 الشجرة لأصلها وفروع  
 الفقه لأصوله (والفقه) الذي  
 هو الجزء الثاني له معنى لغوي  
 وهو الفهم ومعنى شرعي  
 وهو معرفة الاحكام  
 الشرعية التي طريقها  
 الاجتهاد (كالمع بان الفقه  
 في الوضوء واجب قنوان للوز  
 ثمندوب وان النسيان الليل  
 شرط في صوم رمضان وان  
 الزكاة واجبة في مال الصبي  
 غير واجبة في الحل للمباح  
 وان القتل بمنزلة بوجبة من  
 القصاص وعو ذلك من  
 من مسائل الخلاف بخلاف  
 ما ليس طريقه الاجتهاد  
 كالعالم بلان الصلوات الخمس  
 واجبة قنوان الزنا محرم ونحو  
 ذلك من المسائل القطعية  
 فلا يسمى نفقها فافهم  
 هذا العلم



بمعنى الظن (والاحكام) المراد  
 فيذكر (شعبة الواجب  
 والتدبير والمباح والمحظور  
 والمكروه والصحيح  
 والنافع) فالنسخة العلم  
 بالواجب والمنسوب الى آخر  
 السبعة أي بأن هذا الفعل  
 واجب وهذا المنسوب وهذا  
 مباح وهكذا الى آخر السبعة  
 (فالواجب) من حيث  
 وصفه بالوجوب (مايتاب  
 على فعله يعاقب على تركه)  
 ويكفي في صدق العقاب  
 وجوده لو احدى من العمات  
 مع العفو عن غيره ويجوز  
 أن يرتكب ويرتبه العقاب  
 على تركه كما عرفت بغيره فلا  
 ينفي العفو (والمنسوب)  
 من حيث وصفه بالنسب  
 (مايتاب على فعله لا يعاقب  
 على تركه والمباح) من حيث  
 وصفه بالإباحة (مايتاب  
 على فعله) وتركه (ولا يعاقب  
 على تركه) وفعله أي مالا  
 يتعلق بكل من فعله وتركه  
 ولو لم يترك العقاب (والمحظور)  
 من حيث وصفه بالخطأ أي  
 الحرمة (مايتاب على تركه)  
 أمثالا (ويعاقب على فعله)  
 والمكروه) من حيث  
 وصفه بالكرهية (مايتاب  
 على تركه) أمثالا (ولا  
 يعاقب على فعله) والمصحح  
 من حيث وصفه بالصحة  
 (مايتعلق بالنفوذ ويعتد  
 به) بان استجمع ثمانية  
 فيه شرعا  
 ما يتعلق

لحاجة أو صغيرة أو زينة (قوله بمعنى الظن) هو التصديق الراجح والإضافة حقيقية ولا إشكال في استعمالها  
 في التعريف بهذا المعنى أما أنها حقيقية عرفية لن ذكر وأما أنها مجاز مشهور لهم أو محليّة فربما وأضحى  
 وهي التقييد بمصولها من الاحتياط لأن ما يقيد الظن وأما قال فالمعرفة العلم بمعنى الظن ولم يقل فالمعرفة  
 بمعنى الظن لأنه لم يشترط إطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام المرادة فياذ كرسعة) أي في  
 التعريف المتقدم وانظر في محل الاضمار أيضا المسمى (قوله شعبة) فيه أن النسخة من الآن يؤول كلامه  
 بان المراد ان هذه السبعة من جهة الاحكام المراد فو اما أسقط من الاحكام التكاليفية بخلاف الأولى جريا  
 على طريقة المتقدمين الذين لا يشترطونه وأما الكثر اوردون المتنون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جازم  
 أن ثبت بنهي مقصود فهو المكروه وان ثبت بنهي غير مقصود أي مستفاد من الأمر بصدقه فهو خلاف  
 الأولى (قوله فالواجب مايتاب الخ) أي قولاً وفعلًا واعتقاداً وسواء كان واجبا عينيا أو كفاييا (قوله  
 من حيث وصفه بالوجوب) هي خمسة تقييد لا حسنة لتعليل كقول الكار من حيث أنها حرة تسخن أي  
 لا باعتبار وصفه بالصحة والبطان ومنه يعلم ان هذه الاقسام متداخلة لا متباعدة كحالة الفرض في محل  
 مقصوب أو في الجامع مثلاً لا منافاة بين الانابة والمعاقبة لانها باعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن  
 غيره) لا يقال ان تركه مفرد متضاف وهو من صيغ العموم لجواز حمل اضافته على الجنس أو العهد الذي  
 (قوله والمنسوب) أي المنسوب اليه أي المدعوى اليه ففيه الكذب والايصال وأورد على التعريف الأذان  
 فانه اذا أطلق أهل البلد على تركه فويلوا وعوقبوا في القرار الآخرة وأجبت كانه من حيث التهاين بالدين  
 لاسيما شعائره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضا جاز أو حلالا (قوله أي مالا يتعلق الخ) أي ما قال ذلك  
 لم يقبل ان كلاما من الانابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جاز اذله تعالى أن يفعل ما يشاء  
 حتى اثنائه العاصي وتغذيب الطائع فلا يصح ثني واحدة من الانابة والمعاقبة أفاده ضم (قوله والمحظور)  
 ويسمى حرما ومعصية وذنباً ومزجوا راعين من عدا عليه أي من الشرع ويسمى حراما أيضا في  
 الصحاح المحظور الحظر وهو خلاف الإباحة والمحظور المحرم (قوله امثالا) بأن كفت نفسه عن اداعي  
 نهي الشرع وانما يقيد به احتراز عن تركه لنحو خوف من محذور أو حياء منه أو عجز عنه فلا يتاب عليه  
 وكذا ان تركه بلا قصد شيء (قوله ويعاقب على فعله) أي يقع العقاب في الآخرة عذلا على فعله بلا عذر  
 قال في الجوهرة

فان يشنا فيمخص الفضل وان يعيب فيمخص العدل  
 (قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافي ان فعله مفرد متضاف لمعرفة فيم لا يوجب مثل ما تقدم من أن  
 الاضافة للجنس أو العهد الذي (قوله يرتب العقاب) أي استحقاقه على فعله بان يتنزه فعله سببا  
 للعقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا ترى انك  
 تقول زيد يستحق القضاة أو القضاء والتدريس مع انه ليس متلبسا بأحدهما (قوله والمكروه)  
 قيلت العبارة قبل ان طلب تركه بنهي مخصوص وما كان بشي غير مخصوص كالنهي عن ترك المنكوبات  
 المستفاد من أوامرها أو أصل الاصطلاح الأصولي وان خالف بعض متأخري الفقهاء ومنهم المصنف  
 فخصوا المكروه بالأول وسوا الثاني خلاف الأولى (قوله والصحيح) هو لغة السليم (قوله النفوذ)  
 هو بالمعجمة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بأن توصف بالنفوذ ويصح اصطلاحا أن  
 يقال انه نافذ (قوله يعتد به) بأن توصف بالاعتدائ به يصح اصطلاحا أن يقال انه معتد به فاذا قيل هذا  
 البيع صحيح أي نافذ ومعتد به يرتب عليه حل الاتفاع بالبيع وهذا النكاح صحيح أي يرتب عليه



في التفسير

عقدا كان اوعادة (والباطل) من حيث وصفه بالطلاق (الا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به) (هـ) بان لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا

كان اوعادة والعقد تصف بالنفوذ والاعتداد بالعبادة فقط اصطلاحا (والفقه) بالمعنى الشرعي (أخص من العلم) لصديق العلم بالنحو وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقه (والعلم معرفة العلوم) أى ادراك ما من شأنه ان يعلم (على ما هو به) في الواقع كادراك الانسان بأنه حيوان ناطق (والجهل) تصور الشيء أى ادراكه (على خلاف ما هو به في الواقع) كادراك الفلاسفة أن العالم وهو ما سوى الله تعالى قد تم وبغيره هو وصف هذا الجهل بالركب وجعل البسط علم والعلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارض وما في بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا (والعلم الضموري ما لا يقع عن نظر واستدلال) كالعلم بالواقع بأحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي السمع والبصر والشم والذوق فانه يحصل بمجرد الاحساس بها من غير نظير واستدلال (والعلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالعلم بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما نشاهده فيه

حل الاستمتاع من وطء ومقتضاه (قوله عقدا كان الخ) والكمرة في العبادة بظن الميراث فلو صلى على اعتقاده انتمت طهر بقاء عقدا فالكلام صحيح وان لم يفسد في العبادة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال غوره ظانا بانه فبان مباح البيع (قوله والباطل) هو لغة اذ هو الفاسد وهو الفاسد سواء الا في صور منها الخ فانه يبطل بالردة ويخرج منه يفسد بالوطء وبزمنه انما (قوله اصطلاحا) أى بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وفنيته في وصف العبادة بالنفوذ أيضا لغة (قوله وليس كل علم فقه) أى فالتسبة حينئذ للعموم والخصوص للطلق كما بين الانسان والحيوان ويقال أيضا كل فقيه عالم وليس بكل عالم فقيه اذ القاعدة انه كلما وجد الاخص وجد الاعم ولا عكس كالاغني (قوله والعلم معرفة العلوم) فيه كقولان العلم مشتق من العلم ولا يعرف العلوم الا بعد معرفته ولا يعرف الفقه الا بعد معرفة العلوم لان أخذني تعريفه وأشار الشارح الى جوابه بقوله أى ادراك ما من شأنه ان يعلم (قوله والعلم معرفة العلوم) كذا كورمى على أن المراد بالعلوم العلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به العلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله على ما هو به) أى على الوجه الذي هو أى ما من شأنه ان يعلم فالتسبة به أى بذلك الوجه في الواقع والكواقع قبل هو علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أى وكادراك الفرس بأنه حيوان صالح وكادراك الحيوان بأنه جسم نامشعر كالأرادة (قوله والجهل تصور الشيء) مما أحسن قولوني تعريف العلم معرفة وبيان الجهل تصور فانه ليس بمعرفة أصلا وانما هو حصول شيء في الذهن (قوله على خلاف ما) أى على حال ووصف مخالف للحال والوصف الذي هو أى ذلك الشيء فالتسبة به في الواقع (قوله قديم) أى بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصيل عندهم وقد كفروا بذلك العقيدة (قوله وبعضهم) أى الأصوليين والعلماء (قوله بالركب) انما كان مركبا لا ينفك جاهل بالحكم وجاهل بأنه جاهل لذلك قيل

جهل ما تدري بانك جاهل • ومن لم يدري بانك لا تدري  
قال شارح الحكيم يؤتا • لو أنصف الله هركتا ذك  
لأنني جاهل بسبب • وما حكي جاهل مركب  
(قوله عدم العلم بالشيء) فخصته أنصاف الجناد والبهيمة بالجهل وليس كذلك من تميزت بعضهم عما من شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) أى العلم بالشيء جهلا لا اذ لا يصدق عليه تصور الشيء لا تفهم تصور مطلقا والله أعلم (قوله ما لم يقع) أى علم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس بعلم وعلماء كنهان النفس أدركته بمجرد التوجه اليه كالعلم بان السكك أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حاس أو بحسب الأول كالعلم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعلم بأن السقمونيا حسنة أو توقف على وجدان كالعلم بأن فيك جوعا أو عطشا أو تواز كالعلم بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وان توقف على شيء آخر كالاضاءة وتقلب الحديقة (قوله بأحدى الحواس) أى بسبب إحدى الحواس أى العلم بالحاصل للنفس بأحدى الخ لان الفكر كالكليات والجزئيات هو النفس والحواس تجمع حاسة بمعنى القوة الخاصة (قوله فانه يحصل) أى العلم بالواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفع زيادة أمثولهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل ناسل (قوله بأن العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر وأعراض وقوله حادث أى حدوثا زمانيا أى مسبوفا وجوده بعدمه (قوله من التغيير) كقول الخ الحركة بطور السكون والظلمة بطور الضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر الخ) للفكر حركة النفس في المعقولات وما حركتها في المحسوسات

من التغيير فينتقل من تغييره الى حاسه (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي الى المطلوب (والاستدلال مطلب الدليل



ليؤدي الى المطلوب يؤدي النظر والاستدلال واحدا وجميع الصنف بينهما في الاثبات والنفي تأكيد (والكامل هو المرشد الى المطلوب لا ملاحظة عليه) (والظن) (٦) نحو يزعمون احدهما اظهر من الآخر عند المجوز (والشك مجوز

فتمثيل (قوله يؤدي) أي لاجل أن يؤدي ذلك الفكر (قوله الى المطلوب) أي من علم أو ظن (قوله)   
 لجمع الصنف بينهما في الاثبات الخ وقد تم ذكر الاثبات على النفي لان الاثبات اشرف وحسن الصنف   
 لان النفي من نواحي الضرر وري وعن الاشرف من المكتسب اذ هو اقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو   
 المرشد الخ) اعلم ان المرشد يطلق حقيقة على المناسب لما يرشد به ويطلق مجازا على ما به الارشاد هو   
 المراد هنا دليل قوله لانه علامة عليه حينئذ يقال قد ادرج المجاز في التعريف وهو لا يجوز وجب بان   
 تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال طلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازي   
 اذ هو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله احدهما اظهر من الآخر) يجب أن كلا   
 منهما ظاهر لكن احدهما اظهر فخرج به نحو يزعمون بقاء البعير بحاله واقلابه كمانا اذ كل منهما جائز   
 الوقوع عقلا واحدا هو بقاءه بحاله اظهر مع ان ذلك ليس من قبيل الظن لان البقاء بحاله معلوم لنا   
 علما عاديا والافتقار خفي عند العقل في مجازي العادات ونحوه من قبيل الظن بما ذكر تعريف بالادراك   
 هو الادراك الراجح لاحد الأمرين اللزيم للتحجوز واسقط الصنف تعريف الوهم وهو الادراك   
 الكفيل للظن (قوله عند المجوز) سواء في الواقع ام لا (قوله والشك نحو يزعمون) مما كفا يمكن   
 كوجوده وعدم وجوده (قوله واصل الفقه) أي الفن المسمى بهذا الصنف المشير بهما شيئا   
 الفقه عليه (قوله الذي وضع فيه هذه الورقات) أي جعل بسبب ما في هذه الورقات التي هي الالفاظ   
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله أي طريق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كإحدى   
 من زيد لا معنى له فلا يصح عود الضمير عليه وأجب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الاصل الاضافي   
 ففيه استخدام (قوله على تمثيل الاجال) حال من طرق أي كانت تلك الطرق على مفة هي اجمالها   
 وعلم تعيينها وذلك مثله يطلق الامر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه المطلقات عن   
 التنفيذ بأمره بمعين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بأنها حجاج) أي يصح الاحتجاج والاستدلال   
 بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعلم والخاص والمطلق والمقيد وهو مطوف على مطلق الامر   
 ومن الغير اقراره على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق بسأى وفيه أنه   
 يأتي ما يتعلق بمقابلته من الامر والنهي أيضا بخلاف طريقه على سبيل التفصيل أي على سبيل وصفه   
 تفصيل متعلقها وتعيينها (قوله كآخر جه الشيوخ) أي يرواه أي الصلاة بناؤها بالذكور أو العمل   
 او كونه صلى الله عليه وسلم في جميع الضمير ما يفهم من القيام (قوله مثلا مثل) أي مقابلا على أي مماثلين بان يمثل   
 أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله بذايد) أي مقبوضين للعائدين او لورثتهما او كليهما   
 بمجلس العدل قبل التفريق منه وقبل محاربه ما نحو الزنا العفو والحلول لازم للتقاضي في المجلس غالبا   
 (قوله لمن شك) المراد بالشك مطلق التردد باستواء لورجحان (قوله غملا) أي لاجل تمثيل القواعد   
 وايضا لاجل اعمامه (قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع عطف على طريق (قوله من حيث   
 تفصيلها) أي تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند تعارضها) أي في المادة الاحكامها انما رفع التعارض   
 فيها لكونها غنية في تلك الاطراف بخلاف القطعيات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أي كتنظيم   
 للبين على الجمل بان يجعل تفسير الجمل ولما ترك للصنف من اصول الفقه صفات المجتهد أي للسان   
 التضمن لبيانها به الشارح عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ وجب عنه بان يأتى على أنها ليست   
 بغير

أمرين لازمة لاحدهما   
 على الآخر (قوله عند المجوز)   
 فتردد في قيامه بيقين   
 على التواء شك ومع   
 وجعل النصوص الاكفاء   
 ظن (قوله الفقه) أي   
 التي توضع في هذه الورقات   
 (طرق) أي طرق الفقه   
 (على سبيل الاجال) كطريق   
 الامر والنهي وفعل النبي   
 والاجماع والقياس   
 والاستصحاب من حيث   
 البحث عن أربابها   
 لوجوبه الثاني بانه لا ضرورة   
 والباقي بأنها صحيح وغير   
 ذلك مما سأتى مع ما يتعلق   
 به بخلاف طرق على   
 سبيل التفصيل نحو أقيموا   
 الصلاة ولا تقرتوا الزنا   
 وصلاية في الكعبة   
 كآخر جه الشيوخ والاجماع   
 على أن ثبت الابن السدس   
 مع بنت الصلب حيث   
 لا عقب لها وقيل له   
 على الارز في امتناع بيع   
 بعض بعض الاستدلال   
 بها كرواه مسلم   
 واستصحاب الطهارة لمن   
 شك في طهارة فلبس ثمن   
 اصول الفقه وإن ذكر   
 بعضها في كتبه غملا   
 (وكيفية الاستدلال بها)

أي طريق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها غنية من تقديمها لخاص على العام والمقيد على المطلق   
 وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها   
 من   
 دليل   
 دليل   
 (٢) اصول الفقه

في بعض النسخ وهو اشرف كما في النسخات

كما في النسخة



من أصول الفقه كما قيل به (قوله بحر اليماني) أي ما يشترط فيمن الصفات لتوقف الاستدلال على  
المستدل وعدم تأهل كل أحد بذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب والابواب  
والفصول الألفاظ المخصوصة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضمون أبواب أصول الفقه أو أبواب  
أصول الفقه عبارات أقسام فطاني أخبر البتة وفي عدا فسيم الكلام منها فقلب أو أدرها ما يستعمل  
توابعها أو أقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) لكونه بقرينة ما يأتي اللفظي  
لا النفي لأن بحث الأصول في اللفظي لا النفي وهو حقيقة فيهما عند المحققين (قوله وبذلك كره) أي  
في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أي لما بينهما لها حتى انهما بابو أحسن فمده دفع  
الاعتراض على المصنف في اسقاطيهما (قوله وسبائي) أي في كلام المصنف المناسب التصريح بذلك  
هنا كغيره (قوله والافعال) أي أفعاله <sup>مع</sup> فانها حجة (قوله وترتيب الأدلة) أي بيان رتبة  
كل منها بالنسبة لغيره وأما التقدم على غيره عند التعارض (قوله وصفة المفتي والمستفتي) أي شرطيهما  
والمختار والمفتي واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر الأنوار لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى ومن  
عرف بذلك لا يجوز أن يستفتي والتساهل يكون بان لا ينتبه وينتزع في الفتوى قبل استيفاء الفكر  
والنظر وقد يكون بان يجعله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة والكروية والتسكك الشبه  
والترخيص لمن يزعم تفعله والتعصير لمن يزعم ضده قال المحاسبي يسأل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل أفتي  
عن علم أو لا وهل نصحت في الفتوى أم لا وهل أخلص فيها لله أو لا والله أعلم (قوله فأقول ما يتركب منه الكلام  
اشيان) وصورة أو بعبارة أخرى مبتدأ وفاعل مبتدأ والخبر مبتدأ ونائب فاعل مبتدأ خبر باسم  
فعل وقاعله ولا يخفى بان المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء مفصولة واعتراض تألف الكلام من جزأين  
فقط اذ متنا تألف وهو الاسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى الا ان مجاب بان الاسناد شرط  
الأجزاء أو المقصد بيان الأجزاء الملتصقة بها به بحاج عن زبد قائم اذ فيه ضمير مستتر (قوله واسم وفعل)  
له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره) أي بل هو ضرورة عملية لا تحقق له في الخارج  
(قوله والجمهور على عده كلمة) أي لكونه في حكم الملفوظ لا شحضا عند النطق مع توقف الاسناد  
التام المحقق للكلام عليه (قوله واسم وحرف) هو ضعيف والفتحة لا تتركب من فعل واسم والحاصل  
ان صور تركيب الكلام ستة إما كان فعل واسم فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملتان وله  
صورتان الشرط والجزء ان كان استغنى فليحت والقسم والجواب نحو أقسم بالله محمد خير خلق الله  
(قوله والكلام ينقسم الخ) في جمع الجوامع وشرحه الكلام ينقسم الى طلب وخبر وانشاء فالأول  
كأضرب ولا نفي والثاني نحو أنت طالق أنت حر لبي لا لعلي اذ هو النفي <sup>في</sup>  
(قوله وهو الاستفهام) أي الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه  
خرج نحو عياني وفهني اذ المقصود منه حصول التعليم والفهم في الخارج (قوله الى تن) هو طلب  
مالا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحو ليت الشباب الخ والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فأحج  
منه فلا يقال ليت الشباب تطلع أو تغرب (قوله ومن رجع آخر) أي مغاير الوجه الأول فان انقسامه الى  
ما تقدم باعتبار مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقته وجزا) أي  
الكلام بالمعنى اللغوي وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستخدام فان التجاز والحقيقة من  
عوارض المفردات أيضا (قوله ما ياتي في الاستعمال) أي لفظا في الخ يخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ  
المستعمل ما غلظا كخذه هذه الفرس مشيرا الى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والكلام اذا  
لو فون

(أبواب أصول الفقه)  
أقسام الكلام والامر  
والنهي والعام والخاص  
وبذلك كره في المطلق والمقيد  
(والمحمل والبين والظاهر)  
بعض النسخ والمقول  
وسبائي (والافعال والناسخ  
والمسوخ والاجماع والأخبار  
والقياس والحظر والاباحة  
وترتيب الأدلة وصفة المفتي  
والمستفتي وأحكام المجتهدين  
فاما أقسام الكلام فأقول  
ما يتركب منه الكلام  
اشيان نحو زبد قائم  
(أو اسم وفعل) نحو قام  
زبد (أو فعل وحرف) نحو  
ما قام أنته بعضهم ولم يعد  
الضمير في قام الراجع الى  
زيد مثلا لعدم ظهوره  
والجمهور على عده كلمة  
(أو اسم وحرف) وذلك  
في الابداء نحو يا زبدان  
كان المعنى أدعو أو أنادي  
زبد (والكلام ينقسم  
الى أمر ونهي) نحو قم  
ولا تقعد (وخبر) نحو  
جاء زيد (واستفهام)  
وهو الاستفهام نحو هل  
قام زيد فيقال نعم أو لا  
(وينقسم أيضا الى تمن)  
نحو  
ليت الشباب يعود يوما  
(وعرض) نحو لا تنزل  
عندنا (وقسم) نحو والله  
لا أفعل بكذا (ومن وجه  
آخر ينقسم الى حقيقته ومجاز  
في الاستعمال

كتاب



اصطلاح عليهم من الخطابة) وان لم يبق على موضوعه كالملا في الهيئة المخصوصة فانه

رسول آفرید و رسول أهلها (و الحجاز بالنقل كالعاط)



فما يخرج من الانسان) يقل البع من حقيقته وهي المكان المظلم تنقضي فيه الحاجة بحيث لا يتبادر منه عرفا لا الخرج (والجواز بالاستعارة تحكمه تعالى بجدار ابريدان ينقض) اي بسقط فيه ماله الى السقوط (٩) بارادة السقوط التي هي من صفات المحي

دون الجدار والجواز المبني على التشبيه يسمى استعارة (أو الاستدعاء الفعل بالقول بمن هو دونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء من المساوي سمي التماسا ومن الأعلى سمي سؤالا وان لم يكن يحمل سبيل الوجوب بان جاوز الترك فظاهره انه ليس بأمرأى في الحقيقة (والصيغة الدالة عليه الفعل نحو اضرب وأكرم واشرب وهي عند الإطلاق والتجرد عن القرينة الصارفة عن طلب الفعل (تحمل عليه) أي على الوجوب نحو أقيموا الصلاة (الاماد الدليل على أن المراد منه التنبأ والاباحة فيحمل عليه) أي على التنبأ أو الاباحة مثال التنبأ فكاتبوه ان علمتم فيهم خيرا ومثال الاباحة نحو اذا حلتم فاصطادوا وقد أجمعوا على عدم وجوب الكتابة والاصطيد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) لان ما قصد به من تحصيل المأمور به بتحقيق بالمرّة الواحدة والاصل براءة الذمة بما لا عليها (الاذا دل الدليل

فيكون مجازا بالمعنى السابق وعلى هذا فيجوز ان يادق النقصان انما هو بحسب الاصل وعليه فالجواز مجموع ليس كمنه منى ومجموع اسأل القرينة وهو صحيح ويجوز ان يجعل المجاز لفظ كمنه لفظ القرينة فقط (قوله فمما يخرج من الانسان) هو شاملا لما يخرج من قبله ومن دبره لكنه اشهر في الثاني ومنه يعلم انه مجاز علاقته بالمجوزة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفا الخ محقق في الحقيقة عرفية وهذا لا يضرب في مقصود المصنف من انه مجاز لانه باعتبار الاستعمال اللغوي (قوله فسيب ماله الى السقوط الخ) أي مجاميع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الارادة يريد بالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية غير بانها فيه بنعية جريتها في المصدر (قوله والجواز المبني على التشبيه) أي يجعل علاقته هي المشابهة فالاستعارة مجاز علاقته بالمشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به النهي فانه طلب الترك وقوله بالقول فخرج به الطلب بالاشارة والكتابة مثلا وقوله من هو دونه فمعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الادنى من الاعلى فيسمى دعاء نحو رب اغفر لي وقوله على سبيل الوجوب فيطلب بالاستدعاء أيضا أي على سبيل وصفية وهي وجوب ذلك الفعل فخرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب يعني الختم بان جواز الترك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي لكن المحققون على أن المندوب مأمور به لانه طاعة اجماعا والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء قال في السلم أتمر مع استدعاء عكسه دعاء وفي التماسي فالتماس وقعا طلبا على سبيل

والاصح في جمع الجوامع وغيره ان طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وانما يسمى أمرا مجازا وقد علمت رده ودخل في الامر كنف وترك وذر (قوله الدالة عليه افعل) المراد به فعل الامر فدخل أفعل وافعلوا استفعال قال الاسنوي ويقوم مقامها اسم فعل الامر المضارع المنفرد باللام (قوله والتجرد عن القرينة الخ) عطف على الإطلاق بين بان المراد منه الإطلاق عن نسيء مخصوص (قوله الاماد الدليل الخ) الاكتماء منقطع لان مادل الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجردا (قوله ان علمتم فيهم خيرا) أي ثمانه وفيرة على اداء مال الكتابة بالتكسب هكذا افسره الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقيما أجمعوا الخ) أي والاجماع من الادلة وفيه بحث لان الاجماع على عدم الوجوب يدل على خصوص المندوب وهو عدم الوجوب (قوله بتحقيق بالمرّة) أي كما يتحقق بالاكثر فهو طلب الماهية لا التكرار ولا مرّة لكن المرّة ضرورة فلا يتحقق التحصيل باقل منها فتجبه لذلك (قوله كلامه بالصلاة الخ) أي في قوله أقيموا الصلاة فقد دل الدليل كحديث المعراج على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والامر بصوم رمضان) أي في قوله صوموا الرؤيته أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث أضافه الى السنة دون العسر (قوله ما يمكنه الخ) احترز به عن اوقات الضرورة من كل ونوم وغيرها واضافه زمان الى العسر بيانه أو من اضافة الأعم للأخص (قوله حيث لا يبان لامد المأمور به) فان بين زمانه بنعسه أو تعيين قدر الفعل كمرّة أو مرّات معينة فكيف شغل ذلك الزمن أو الازمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي التورخ) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله بالزمان الاول) هو ما يقبض الامر وقوله دون الزمان الثاني هو ما عداه وهو ما كبره الكلام عند الإطلاق فان قيد الصيغة بوقت يقتضي أو

(٢ - درقات) على قصّة التكرار فيحصل به كلامه بالصلاة الخ والامر بصوم رمضان ومقابل الصحيح انه يقتضي التكرار فيستوعب المأمور بالطلوب بما يمكنه من زمان العير حيث لا يبان لامد المأمور به لا تنفاه مرجع بعضه على بعض (ولا يقتضي التورخ) لان الغرض منه ايجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الاول دون الزمان الثاني وقيل يقتضي التورخ



وعلى ذلك يجعل قول من يقول انه يقتضي التكرار (والامر بايجاد الفعل امر به بما لا يتم الفعل الا به كالامر بالصلاة امر بالطهارة المؤدية اليها) فان الصلاة لا تصح بدونها (واذا قيل) بالبناء للمفعول أي المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أي عهدة الامر بتصنيف الفعل بالاجزاء (التي يدخل في الامر) والنهي وما لا يدخل (هذه ترجمة) (يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنين) (١٥)

موسع أو فوراً أو راجح عمل به (قوله وعلى ذلك جعل الخ) (وجهه ان من قال انه يقتضي التكرار وجب أن يستوعب المأمور بالطلب بما يمكنه من زمان العبر كما مر ذلك من ضمن القول باقتضاء الفورية وكان الأولى لتصنيف أن يقول هنا الدليل كما قاله فما قبله فان الدليل قد يدل على الفورية فيعمل به كافي الأمر بالابتنان (قوله وبما لا يتم الفعل الا به) وجه ذلك انه لو لم يحتمل وجوبه بطلب تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب التوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسألة ملكوا اختلطت منسكوحة بغيرها أو طلق جمعته من زوجته مثلاً ثم نسبها فحرم عليه فربانها أذ ترك الحرام المأمور به من فربان الأجنبية المطلقة لا يوجد الأبرك الجاز من فربان منسكوحة وغير المطلقة وتصنف الفعل بالاجزاء ولا ينافي ذلك أنه قد يجب الايمان بالفعل مرة أخرى لانه بأمر آخر لا بهذا الأمر كمن صلى على علي بن الطهارة ثم نبين بعده (قوله الذي يدخل في الامر النهي) أي في متعلقهما أو أطلق المصير وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أي مترجم ومعه بها عن موضوع هذا المبحث وقد رجم الشيء وزاد عليه قوله والامر بالشيء نهى عن ضده الخ (قوله المؤمنين) أراد به ما يشمل المؤمنين فقيه تعقيب (قوله والصبي) أي ولو مبرراً ويدخل فيه الصبية (قوله لا تفتاء التكليف عنهم) أي فيتنق غيرهم من أنواع الخطاب إذا ثبت ذلك الاحتياط ثبت هذا وما وجب في مال الصبي والمجنون كلز كفة وضمان التلف فالتخاطب به وليهما كما تخاطب صاحب البيعة بضمان ما ألتفته حيث فرط في حفظها (قوله ويؤمر الساهي الخ) أي يطلب منه لئلا يخلف بخطاب جديد (قوله يجبر خلل السهو) أي الخلل الواقع في زمانه (قوله وضمان ما ألتفته) أي غرم بطله من مثل أوقية (قوله والكفار) أي وكذا الجن أيضاً مكلفون لكن لا يعرف تفاصيل ما كفوا به (قوله بفروع الشرائع) أي شرائع الانبياء يعني ان كفاراً كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ما سلككم في سقر) هذه بقوله المؤمنين يوم القيامة للكفار وهم في النار ومنزل هذه الآية قوله تعالى ويهلك للشركين الذين لا يؤتون الزكاة (قوله وفائدة خطابهم بها) أي مع أنها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطلون بها بعد الاسلام (قوله عقابهم عليها) أي على ترك الواجبات وفعل المحرمات أي زيادة على عقاب الكفر ولعل الكلام في التفتق عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤخذون) أي الكفار الأصليون (قوله رغبافيه) أي لان المؤاخذه رغبافيه عنهم وتركها رغبهم فيه والكلام في غير نحو الحدود والكفارات ورد الغصوب (قوله والامر بالشيء نهى عن ضده) يعني ان كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة الى الشيء أمره الى ضده نهى أو بالنسبة الى الشيء نهى الى ضده أمر وهو ما ذهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله النهي المطلق) أي الذي لم يقيد بمبادل على فساد المنهي عنه وعدم فساد (قوله شرعاً) أي يدل بالشرع لا باللغة ولا بالعقل خلافاً لاعم ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لانه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى بلحوم الاضاحي (قوله في الاوقات المكرهة) علة النهي موافقة عباد الشمس (قوله كاني بيع الحصة) كان يقول بعثك من هذه الانواب ما تقع عليه هذه الحصة (قوله الملاقيح)

وتباني الكلام في الكفار (والساهي) والقصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب لا تفتاء التكليف عنهم ويؤمر الساهي بعد ذهاب السهو عنه يجبر خلل السهو كفضاء ما فاته من الصلاة وضمان ما ألتفته من المال (والكفار) مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام لقوله تعالى ما فلكم في سقر قالوا لم نك من المصلين وفائدة خطابهم بها عقابهم عليها اذ لا يصح منهم في حال الكفر لتوقفها على النية للتوقف على الاسلام ولا يؤخذون بها بعد الاسلام رغبافيه (والامر بالشيء نهى عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده) فاذا قال له اسكن مكاناً ناهيه عن التحرك أو لا تحرك مكاناً أمره بالسكون (والنهي استدعاء أي طلب الترك بالقول بمن هو كونه على سبيل الوجوب) على وزن ما تقدم في هذا الامر يدل النهي المطلق شرعاً على فساد النهي عن غنى العبادات

صواء انتهى منها لعبها كلمة الحائض وصومها ولا يمر لازماً كصوم يوم النحر والصلاة في الاوقات المكرهة وفي المعاصيات أن يرجع الى نفس العقد كاني بيع الحصة أو لا يدخل فيها كاني بيع الملاقيح أو لا يخرج عنه لازم له كاني بيع درهمين فان كان غير لازم له فذلك موعود وعان



⑪ لعنه ان اصابتم زيدا امثلا

والاحتقار نحو ألقوا أنتم ثقلون أو أخبر كحديث إذا لم تسمع فاصنع ما شئت أو التعجب نحو انظر كيف ضربوك آلهم أو التوقير نحو فاقض ما أنت قاض أو الشورى نحو فانظروا ماذا آتى أو الاعتبار نحو انظروا إلى ثم إذا تم وهذا معنى قول ابن قاسم في شرحه إذا الصيغة ترد للغير ساد كم قالوه يحسبوا في الطولات (قوله وأما العام) كل فيه للمعنى الذي كرى أي العام الذي هو أحد الأقسام المتقدم ذكرها (قوله فهو ما) أي لفظ وقوله عم أي نازل (قوله فصاعدا) هو حال حذيف عاملها وصاحبها أي ذهب المبدول صاعدا واحتز بقوله عم شيئين عن نحو زيد ورجل في الانبات وبقوله فصاعدا عن المثني النكرة في الأنبياء بقرؤه من غير حصر عن أسماء العدد مثل الثلاثة والاربعة والعشرة فإنها تتناول أكثر من اثنين ولكن إلى غاية محصورة (قوله من قوله) أي الشخص القائل (قوله والفاظه) الضمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الضمير يعود على العام وإضافة الفاظ إليه بيانه (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه بما لو قال رجل الإطلاق بل مني لا أعلمكم بذا منكم كله فإنه يقع عليه الثلاث بل طلق واحدة مع أن لفظ الإطلاق من ذلك وأجاب عنه أن عبد السلام بان هذا إزماعي فإنه يعرف لالغة (قوله لي خسر) أي في مساعيه وصرف عمر في مطالبة (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل الجمع واسمه الجنس الجمي محورب العالمين فإنه اسم جمع ونحو التمس قوت وهو اسم جنس جمعي (قوله فافتأوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين أن الله لا يحب الكافرين فلا ينطعم المكذبين (قوله كن دخل داري الخ) بمحتمل أن تكون شرطية وإن تكون مؤصولة وممثل الاستفهامية من محمدك وقوله ملأنا مني منك أخذته بمحتمل الوجهين المذكورين ومثال الاستفهامية كتحمدك (قوله رأي في الجمع) أي سواء كانت شرطية كالنيل الأول في كلامه أو موصولة كالنيل الثاني فيما استفهامية نحو أي الناس عندك (قوله والجزاء) أي وفي الجزاء أي مقايمة فاندفع ما يقال كان ينبغي أن يقول والشرط لأنها مستعملة فيه لافى الجزاء لافرق بين أن تكون غير زمانية كما قيل أو زمانية نحوفا استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي مدة استقامتهم لكم (قوله ولا في النكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص أن ثبت النكرة على الفصح أو جرت بمن نحو لمن رجلي في الدار وظاهره في غير ذلك نحو لارجل في الدار فيجوز حمل في الجنس بتأية وبمحتمل في الواحد (قوله والعموم من صفات النطق) بمعنى المنطوق به وهو اللفظ فلا يوصف المعنى به إلا مجازاً وقبل يوصف به حقيقة قبل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة ولا مجازاً (قوله وما يجري مجراه) كالفضاء الآتي (قوله)

لا تصبروا (أو السكون)  
 نحو كونوا فرقة (أو العظم)  
 فهو عام شين فاعدا  
 من غير حصص (من قوله)  
 عمت زيدا وعمرا البطاه  
 عمت جميع الناس بالبطاه  
 أي شملتهم به في العلم  
 شمول (أو الفاعله) الموضوعه  
 له (أو بفعلة الاسم) الواحد  
 (المعرف بالاتي واللام)  
 نحو ان الانسان كفي خسر  
 الالدين آمنوا (واسم)  
 الجمع المعرف باللام) نحو  
 فاقنوا المشركين (والاسماء)  
 المبهمه كن فيمن يعقل  
 كن داخل داري فهو من  
 (وما قبله يعقل) نحو ما جاء  
 لي منك أخذته (وأي)  
 استفهاسية أو شرطية أو  
 موصولة (في الجمع) أي  
 من يعقل وما لم يعقل نحو  
 أي عبيدي جاءك أحيان  
 اله وأي الاشياء أردت  
 أعطيتك (وأن في  
 المكان) نحو أنتما سكن  
 أكن معك (ومني في  
 الزمان) نحو متى شئت  
 جئتكم (وماني الاستفهام)  
 نحو ما عندك (والجزاء)  
 نحو كما تعمل تعجز به وفي  
 نسخة والخبر محل الجزاء  
 نحو علمنا علم (وعنه)

كما خبر على التسعة الأولى والجزء على الثانية (ولا في النكرات) نحو لارجل في الدار (والعموم من ص  
العموم في غيره من الفعل وما خبري عمراه) كان جميعه <sup>بين</sup> بين الصلاني في التسميراه البخري فانه لا يتم ال  
يقع في واحد منهما وكان قصده الشفع للجار واه التمسك عن الحسن



فصاعدا من غير حصص  
محور رجل ورجلين وثلاثة  
رجال (والنقصين)  
نحو بعض (الجملة) أي  
أخرجه كإخراج المعادين  
من قوله تعالى فاقنوا  
للمركب (وهو بنفسه)  
المتصل ومنفصل فالمكمل  
الاستثناء وسبب مثله  
(والشرط) نحو كرم بني  
نعم ان جازك أي الجائين  
منهم (والقييد بالصفة) نحو  
أكرم بني نعم الفقهاء  
(والاستثناء) أخرجه ماله  
لا دخل في الكلام) نحو جاء  
لقوم الأزيد (وأنما يصح  
الاستثناء بشرط أن يبقى  
من المتن من شيء) نحو  
له على عشرة الأنسة فلو  
قال الا عشرة لم يصح ونزله  
العشرة (ومن شرطه أن  
يكون متصلا بالكلام) فلو  
قال جاء الفقهاء ثم قال بعد  
يوم الأزيد لم يصح (وبحوز  
تقديم المتن على المتن  
منه) نحو ما قام الأزيد  
أحد (وبحوز الاستثناء  
من الجنس) كما تقدم ومن  
غيره) نحو جاء القوم إلا الجار  
(والشرط) النقص (بحوز  
أن يتقدم على الشرط)  
نحو ان جاءك بنو نعم  
فأكرمهم (والقييد بالصفة  
لا يحمل على المطلق كرقبة  
فيمتد باليمان في بعض المواضع)

مرسلا) هو ما سقط منه الصحابي كقال \* ومرسل منه الصحابي سقط \* وسبب أن لا يحجج به لا  
فيما استثنى (قوله لا يتم كل جار) أي شريكاً أو غيره وقوله لا خيال خصوصية في ذلك الجار أي لا توجد  
في غيره ككونه شريكاً بالبايع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالان ولا مرجع فلا يثبت  
العموم (قوله والخاص بغير العام) أي فيؤخذ منه من حده (قوله فيقال فيه) أي في حده ولا جملته  
(قوله لا ينناول) ما أرفعه على اللفظ أخذنا من جعله مقابلاً للعام (قوله المتعدين) بفتح الهاء أي  
الذين عاهدتهم المسلمون أي الكفار بأشراك أو غيره فهو مجاز مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام  
(قوله وهو بنفسه) أي المخصص المفهوم من التخصيص أو المميز بمعود إلى التخصيص بمعنى المخصص  
على سبيل الاستخدام (قوله إلى متصل) هو ما لا يستعمل بنفسه بل يكون متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه  
العام (قوله ومنفصل) هو ما يستعمل بنفسه ولا يكون متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله وسبب  
مثله) نحو أكرم الفقهاء الأزيداً (قوله أي الجائين منهم) فسر بذلك لتضيغ التخصيص الذي هو  
أخرجه البعض وإبقاء البعض (قوله والقييد بالصفة) لافرق بين أن تكون متاخراً مثله أو متقدمة  
نحو أكرم فقهاء بني نعم الفقهاء بنو سليم (قوله أخرجه ماله) أي بالأول أو إحدى أخواتها راسك  
عن ذلك لظهوره فخرج نحو استثنى زيدا فلا يستثنى استثناء في الأصح (قوله لم يصح) أي ما لم يصح  
بأشياء أخر نحو على عشرة الا عشرة الا خمسة فيلزم خمسة وكأنه قال له على عشرة الا عشرة فافهم  
خسوة وهو بمعنى الا خمسة (قوله متصلاً بالكلام) أي عرفاً فلا يضرب انفصاله بنفسه أو استعماله أو تع  
وقيل يجوز إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبداً وتحت عن سعيد بن جبير جواز تأخيره إلى أربعة أشهر  
وعن عطاء والحسن ما لم يتم من المجلس وعن مجاهد إلى سنتين وقيل ما لم يأخذ في كلامه آخر وهذه مذاهب  
شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضاً أن يكون هو المتن من متكم واحد الألفي بالفتحة  
إلى الله كقوله الأهل الذمية عقب زول فاقنوا للمركب لا يتمبلغ من الله وإن لم يكن ذلك قرآناً (قوله  
وبحوز تقديم المتن) نحو قوله

وما لي إلا آل أجدتفة \* وما لي إلا مذهب الحق مذهب  
ومثله أكرم بعض طوائف الأفلاحة وأكرم بعض الأفلاحة طوائف (قوله إلا التحريم) ومثله على أهلك  
يرحم الأوباء فيلزم ما ليس نافي قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه (قوله والشرط النقص) يجوز  
أن يتقدم أي ويجوز أيضاً تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادني وإعالم تعرض له طروجهما حال  
التقديم عن كونها صفة اصطلاحاً (قوله فيحمل المطلق الخ) أعلم أن السبب في الموضوعين مختلف إذا  
هو في الأول القتل وفي الثاني الظاهر والحر كم فيها واحد وهو وجوب الاعتاق وإجماع حرمة مسكهما  
أي دانه وإن كان القتل في الآية خطأ ومثل ذلك فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقال في آية الوضوء  
وأيديكم إلى المرافق ومسح الحكم فيهما واحد هو ما حدث وحكمهما مختلف فانه في الأول وجوب المسح  
وفي الثاني وجوب الغسل وإجماع بينهما اشتراكهما في سبب حكمهما (قوله أخطا) أي لاجل  
احتياطنا في الخروج عن العهدة لتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف في الواقع  
بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل بغير المقيد إذ قد يكون التكليف في الواقع بالمقيد فلا يعمل الخروج  
عن العهدة للإخلال بالمقيد اهـ ثم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أي بعضه ببعض آخر  
منه قد غلب لفظ الكتاب على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أي الكافرات

مطلقاً كافي كفارة القتل والمطلق في بعض المواضع كافي كفارة الظهار (فيحمل  
للمطلق على المقيد) أخطا (وبحوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى بقوله تعالى والمحصنات

لعله وقتها في سبيل

الاول في المتن المستثنى



القياس يستند الى نص من

کتابِ اللہ اوستہ فکانہ

المختص (والمجمل ما يفتقر

الى البيان) نحو لا تتفروا

فانه بمجمل الاظهر

والحبص<sup>٤</sup> لاشتراك القرء.

بين الحيض والطهر

(والبيان أخرج الشئ من

جیز الاشکال الی جیز  
۱۸۵۱ء میں منسکین

التجلى) أى الإيضاح

وَالْمَيِّتَ هُوَ النَّصُّ (وَالنَّصُّ

مالا يحتمل الاعمى واحداً

گزیدانی نغورایت زیبا

(وقیل ماتا یله تزیل)

نحو فصيام ثلاثة أيام فانه

تَجْرِدَمَا يَنْزِلُ فِيهِمْ مَعْنَاهُ  
ملکی اویسی تمورون

أَمْ هُوَ مُسْتَقٍ مِنْ مَنَعَةٍ

المعروض وهو الكرسي

لار تفاعله علی غیره فی فهم

معناه من غير نوحه  
نفسه

(والظاهر ما احتمل المراد من  
فصل في بيان ما احتمل المراد من

كَلَّا إِنَّ أَهْلَ الْبُيُوتِ لَوِشَّةٌ أُنْفُ

فَأَمَّا الْفَالَسُ فَهُوَ الْفَالَسُ

المقترع<sup>٤</sup> لان المعنى الحقيقي

فمحمّل للرجل الشعاع

وَبِئْسَ ظَاهِرًا لِّلَّيْلِ

ف إلى معنى القوة بالدليل

سَلِّمْ (لَا تَحْلُوْا) اَمَّا اَنْ يَكُوْنَ

الاختصاص به بحمل على

فصل

بذلك فان حمل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وانما يؤول بالدليل كما قال (وَيُؤَوَّلُ الظَّاهِرُ بِالْبَاطِنِ)

كما يسمي مؤولا منه قوله تعالى والسمااء بانيها بايدي ظاهره جمع بيد وذلك محال في حق الله تعالى فـ

العقل الفاعل (الأفعال) هذه زوجة (فعل صاجب الشربة) يعني النبي صلى الله عليه

عَلَى وَجْهِ الْقَرْبَةِ وَالطَّاعَةِ) أَوْ لَا يَكُونُ فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقَرْبَةِ وَالطَّاعَةِ (فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى

الاختصاص



كزيادته في الشكاح على أربع نسوة وان لم يدل دليل لا يخص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة فيعمل على  
الوجوب عند بعض اصحابنا في حقه وحققا لانه الاحوط ومن اصحابنا من قال يحمل على الندب لانه المتحقق بعد الطلب (ومنهم من  
قال بنوقف فيه) لتعارض الادلة في ذلك (١٤)

أو النذب (قوله كزيادته في الشكاح) وبذلك الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات (قوله على أربع  
نسوة) قبل وكما في الانبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والشكاح وان كان مباحا وكلاما فيها  
هو محمل وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه عبادا مطلقا (قوله وان لم  
يدل) نحو فصل ربك وانحر وكنهجه <sup>بذلك</sup> (قوله اسوة حسنة) أي خصلة حسنة  
من حقا ان يؤمن بها وهو <sup>بذلك</sup> في نفسه فدرجة تحسن التأسي به (قوله فيعمل على  
الوجوب) محله ان لم تعلم صفته فان علمت صفته من وجوب أو نذب أو أباحه فكمثل مثله كقوله  
هكذا واجب أو قوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعلوم (قوله لانه الاحوط) أي الحمل على  
الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتحقق  
(قوله بنوقف فيه) فلا تجزم بوجوب ولا نذب (قوله لتعارض الادلة) أي ولا ترجح فتوقف على  
ظهوره (قوله غير وجه القرينة) بان كان محليا كالقيام والقعود والاكل والشرب (قوله على  
الاباحة) لان فعله لا يكون مكرها والشرف المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لشتمه والاجل عدم  
الوجوب والتدبير في الاباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول والافعل ان  
ليس نفس قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه نعمتك على انكاره على انكاره  
في الحال العلم بان علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكلف لانه لو كان ممنوعا  
منه لم ينفع فيه من مكلفه من قول ذلك أو فعله أي لو كان ذلك الاحد كافرا (قوله مثال ذلك) هو منشر  
على ترتيب الف (قوله سلب القبول) هو نفيه وفرضه وسلاحه وغير ذلك مما ينفي في الفروع (قوله وما  
فعل) أي والشئ والقول والفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غيظه) متعلق  
بجمله (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فيستفاد منه جو از الحظ بل نفيه بعد الحلف اذا كان خيرا (قوله  
في الاطعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الاطعمة أو في باب الاطعمة (قوله فعنه) أي حقيقة قوله  
لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدودا والمعنى ما بينات أسهل في محل آخر والمحقق انه في اللغة يطلق  
عليها قبل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والكلافة  
اللازمة (قوله وحده شرعا) أي حذف النسخ بمعنى النسخ فقيه استخداه والضمير يعود على النسخ  
المفهوم من النسخ وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورد والى المكلفين على الخطاب الدال  
على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجهه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولا لكان ثابتا) أي  
لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا بالجملة صفتا لوجوبه والجملة محمودة أي معه (قوله مع تراخيه عنه)  
حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم لثابت بالخطاب المتقدم  
(قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشئ) أي  
رفع هذا العدم بالتكليف بشئ لا يسمى نسخا لانه ليس ثابتا بخطاب بل بأن الاصل براءة الذمة وعدم  
التعلق (قوله ما لو كان الخ) كإزالة أو مصدر بقاء بالعكس (قوله فانه) أي الخطاب المذكور (قوله

الاباحة) كالاكل والشرب  
في حقه وحققا (كإقراره)  
صاحب الشريعة على  
القول من أحد (هو قول  
صاحب الشريعة) أي  
كقوله (وأقرره على  
الفعل) من أحد (كفعله)  
لانه معصوم عن ان يقر  
أحد على منكر مثال  
ذلك إقراره صلى الله عليه  
وسلم بأبكر على قوله  
بإعطاء سلب القبول لقائله  
وأقرره خالد بن الوليد على  
أكل الف منق عليهما  
(وأقبل في وقت)  
(في غير محله وعلم به ولم  
ينكره حكيم محكم ما  
فعل في محله) كقوله محقق  
بأن بكر رضى الله عنه أنه  
لا يأكل كل الطعام في وقت  
غيظه ثم أكل لما رأى الاكل  
خيرا كما يؤخذ من حديث  
مسلم في الاطعمة (وأما  
النسخ فعنه) لغة (الأزالة)  
يقال نسخت الشمس الظل  
لذا أزالته ورفعت بانسائها  
(وقيل فعنه) النفل من  
قولهم نسخت ما في الكتاب  
لذا نقلته بأشكال كتابه

وحدده شرعا (الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجيل لوله  
لكن ثابتا مع تراخيه عنه) هنا حتم النسخ وبؤخذ منه حذف النسخ بان رفع الحكم المذكور بخطاب الخ أي رفع نعلقه بالفعل خرج  
بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشئ وبقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه الرفع بالموتى المجنون  
وقوله على وجه الخ ما لو كان الخطاب الاول مفعليا أو مفعلا بمعنى وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخا للاول  
منه



مثله قوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحرّم البيع مغبيا نقض الجعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وانتم امن قيل الله ناشخ للاول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد الدواب ثم حرّم الا بقتل نسخة قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا الاّن التحريم للأحرام وقد ذرّوا وخرج بقوله مع زواجه عنهما انصل بالخطاب من صفة او شرط او استثناء (و) يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارحوا حكما البتة (١٥) قال عمر رضي الله عنه كان قد

قرأها رواه الشافعي

وغيره وقد روى جعفر بن محمد عن

صلى الله عليه وسلم المحضين

متفق عليه وهو المراد

بالشيخ والشيخة (ونسخ

الحكم وبقاء الرسم) نحو

والذين يتوفون منكم

ويذرون أزواجا صبية

لازواجهم تناثرا الى الجوف

نسخ بآية يتوفون بانفسهم

أربعة أشهر وعشرا

(ونسخ الامرين معا) نحو

حديث مسلم عن عائشة

كان فيها ازل عشر رضعات

معلومات يحرم من فتيحة

بخمس معلومات يحرم من

وينقسم النسخ الى بدل

والى غير بدل الاول كانى

نسخ استقبال بيت المقدس

باستقبال الكعبة وسبأى

والثانى كانى قوله تعالى اذا

ناجىتم الرسول فقدموا

دين بدين نحو اكم صدقة

(والى ما هو اعظم) كنسخ

التخيم بن صور مضان

والقدية الى تعيين الصوم

قال تعالى وعلى الذين

يطبقونه فدية الى قوله

تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين

تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين

السنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت المقدس

للمسجد الحرام والسنة نحو حديث مسلم كنت

بنيتم عن زياره القبور فزودها وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة

مثاله) أى مثال الخطاب الأول المعلن الذى صرح الخطاب الثانى بمقتضى غايته أو علمته (قوله اذ انودي) أى اذن الاذان الواقع عند المنبر وقوله فاسعوا أى امضوا بسكينة نعم ان توقف الادراك الواجب على نحو العتق وجب المقدور اه سم (قوله الى ذكر الله) أى الخطاب وقيل الصلاة (قوله وذروا البيع) أى اتركوا المعاملة يبيع اورهن او اجارة فهو محارم من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله صيد البر) الاضافة على معنى (قوله ما دمتم حرما) أى تحريمين (قوله ما انصل بالخطاب) كالوقيل الا أهل الذمة عقيب قوله اقتلوا المشركين أو قيل غير الذميين أو قيل ان لم يكونوا اذميين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أى لفظ القرآن أى دفع وجوب اعتقاد قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة من الحديث وقراءة الجنب (قوله البتة) بقطع الهزة شيئا والى ما كان يتلى في القرآن في سورة الاحزاب الشيخ والشيخة اذا زنيا فارحوا حكما البتة كالأمن بالله والله عزير حكمهم (قوله وقد رجم المحضين) أى أمر برجمهما (قوله وهبة) وهو بالنسخ مفعول لفعل محذوف أى بوصون وصف لازواجهم والجملة خبر المبتدأ وفى قراءة سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والمسيوع للابتداء بالسكر فوصف بمقتضى أى من الأزواج ذكره لازواجهم خبره والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله متاعا مفعول مطلق بعامل محذوف أى متعوهن متاعا أى متبعوا هذه الآية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشرا تأخرها في الزول وان تقدمت في التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذى كان أولا عشر رضعات معلومات يحرم من فتيحة هذه لفظا وحكما بقوله حسن معلومات يحرم من ثم نسخ لفظا لاحكاما ونوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن أى يقره من لم يعلم النسخ (قوله معلومات) إشارة الى اشتراط تفنيها حتى لا يثبت التحريم بالنسخ (قوله النسخ الى بدل) أى ويجوز النسخ الى بدل للنسوخ وضمن النسخ معنى الانتقال فعدها بالى هنا فبأى (قوله كانى نسخ استقبال بيت المقدس) أى الثابت بالسنة الفعلية (قوله فقدموا دين بدين) بدى نحو اكم صدقة ومعهناه وجوب تقديم الصدقة على مناجاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله أنفقتم أن تقدموا أى أخفتم الفقر من تقديم الصدقة وهذا ان اصل بمقابلة تكملة لم تصل به نزولا وهذا النسخ من غير بدل وقال بعضهم ان النسخ لا يكون الا الى بدل وهو هنا النسخ فيسبب التصديق قبل مناجاته صلى الله عليه وسلم (قوله والى ما هو اعظم) أى الى حكم اعظم أى أشق من النسخ (قوله والقدية) هى ضد ارمدة ان على الخلاف (قوله يطبقونه) أى الصوم ان أفطروا وقيل ان الآية محكمة والكفى لا يطبقونه وهم الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله يغلبوا مائتين) أى من الكفار ومعنى الاية انه يجب ثبات الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن خفف الله عنكم الآية فوجب ثبات الواحد لل اثنين (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أى ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال فيما بعده (قوله في حديث الصحيحين) فانه يستقبل في الصلاة ثمانية عشر تمهرا (قوله فول رحلك) أى اصرفه شطر المسجد الحرام الى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أى فهو

تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو اخف) كنسخ قوله تعالى ان يكن منكم عشر كون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (و) يجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم في آية العدة وآية المصاهرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت المقدس السنة الفعلية في حديث الصحيحين قوله تعالى فولك وجهك شطر المسجد الحرام وكنسك عن زياره القبور فزودها وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة



وقد قيل يجوز قومه له بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقر بين مع حديث الترمذي وغيره لا وصية لوارث واعتبر بان خبر آحاد وسبأ انه لا ينسخ المتواتر بالا لحديث في نسخة لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لان التخصيص اهلون من النسخ (و يجوز نسخ المتواتر ونسخ الآحاد بالا حاد والمتواتر لا يجوز نسخ المتواتر) كالقرآن (الآحاد) لانه دونه في القوة (١٦) والراجح جواز ذلك لان محل النسخ هو الحكم والادلة عليه بالمتواتر طنية كالا حاد

فصل في التعارض

(اذا تعارضت نطقان فلا يغلب أحدهما أما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه و خاصا من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما يجمع) يحمل كل منهما على حال مثاله حديث خبر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد وحديث خبر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد تخيل الأول على ما إذا كان من جهة الشهادة عمالها بها والثاني على ما إذا لم يكن عمالها بها والثاني رواه مسلم بلفظ ألا أخبركم بخبر الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسأله والأول شفق على معناه في حديث خبركم قرني ثم الذين يلوهم الى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما يوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ) الى ان يظهر من مرجع احدهما مثله قوله تعالى او ماملكت ابمانكم وقوله

نسخ لمنع الرجال من زجارة القبور تحريما او كراهة الى ندها واختلفوا في زجارة النساء والمرتجع عندنا كراهتها (قوله وقد قيل يجوز) لقوله تعالى واترنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وما ينطق عن الهوى وقيل منعه لقوله في ما يكون من ان يبدله من تلقا نفسه والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله اذا حضر احدكم الموت) اي حضر ما عساه وطهرت فيه امارا تنو قوله ان ترك خيرا أي مالا وقوله الوصية للوالدين نائب الفاعل وذكر الفصل أو لانه يجازي التأنيث (قوله واعتبر بان) أي حديث الترمذي أي فيمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التمثيل به الجواب سبأ في ايضا ان الصحيح جواز نسخ المتواتر بالا حاد لان محل النسخ الحكم ودلالة المتواتر كالقرآن عليه طنية (قوله بالسنة) أي آحادا ومتواترة (قوله لان التخصيص اهلون من النسخ) لان النسخ رفع الحكم بالكلية بخلاف التخصيص كنهاله بوصيكم الله في اولادكم مع حديث لا يرث المسلم الكافرو ولا الكافر المسلم (قوله لانه دونه في القوة) الآية الأولى قطعي والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالا حاد) اي فان دلالة على الحكم طنية بلا كلام فلم يرفع بالظن الا ظني نعم يقطع بالحكم لقرائن مشاهدة من المنقول عنه امتواترة نقلت الينا متواتر افيديني امتناع النسخ بالا حاد فيستنني هذا من رجميع الجواز اخذ من التعليل والله اعلم

فصل في التعارض أي فيما يصادف اليه دفعه اذا وقع ظاهر والتعارض ففاعل من تعرض بعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد كحاصله ان يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر او على بعضه (قوله نطقان) أي قولان طنيين بان تأتي كل منهما الآخر كليا وجزئيا (قوله فلو غلب) أي حالهما من احدا موار بع (قوله عامين) أي متساويين في العموم بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي مغايرة لما تحمل عليه لا حر وان أمكن الترجيح بان واحد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الاصح لان فيه عملا بهما (قوله مثاله) أي المذكور من العامين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك تنوينه لاضافته لما بعده وضافة بيانية أو من اضافة الأعم للأخص بالتشوين على ابدال ما بعده من (قوله قبل ان يستشهد) أي تطلب منه الشهادة (قوله حمل الأول الخ) كنه الحمل غير صحيح عند العلم بقول شهادة المبادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل محله ان يعلمه ليدعي ويستشهد فيشهد نعم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به ان الحديثين الممثل هما مرويان بالمعنى متفق على معناه أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه بل الله والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا يخفى ظهور السياق في ذم القوم المذكورين فيثبت المطلوب من الاثر بقول لا بردان شهادة الزور أقبح وأغلظ لعل هذا على المبالغة (قوله يتوقف) أي وجوب باقيهما عن العمل في الورد عن الشارح (قوله لانه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يخلص عن المحذور بقضا بخلاف العمل بالحل لا إحتمال المحذور فيقع فيه ولذا قال عبيدنا عثمان رضي الله عنه أختلما أي حرمتهما أي توقف في ذلك لكن الفقهاء رجحو التحريم بدليل منفصل وهو ان الأصل في الأضاع التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي واما ان علم تاريخهما في الورد

تعالى وأن يجمعوا بين الاثنين فالأول يجوز ذلك ملك الميعين والثاني يحرم ذلك فراجع التحريم لانه أحوط خبر (فان علم التاريخ) نسخ المتقدم بالتأخر كافي ايتي عمدة الوفاة ايتي الصابر وقد تقدمت الأربعة (وكذلك ان كانا خاصين) اي فان امكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه تروضا وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه تروضا ورضى سلاء على قدميه وكما في التلمين روله كلساني والبيهقي وغيرهما يجمع بينهما بان الرث في حال التجديد كافي بعض الطرق ان هذا يدل على ما يجمع







واقف العوام لهم (ونفى بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم (و نفي بالحادثة العادة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف  
الفقيهين فلا يجمع فيها علماء (١٨) اللغة (واجتماع هذه الأمة محققون غير ما لقوله لا يجمع أئمة على ضلالة)

رواه الترمذي وغيره  
(والشرع ورد بمصلحة هذه  
الأمة) لهذا الحديث ونحوه  
(والاجتماع محجة على  
العصر الثاني) ومن بعده  
(وفي أي عصر كان) من  
غير الصحابة ومن بعدهم  
(ولا يشترط في حجة  
انقراض العصر) بأن  
يموت أهل على الصحيح  
لسكوت أهل أدلة الحجة  
عنه وقيل يشترط لجواز  
أن يطرأ بعضهم ما يخالف  
اجتهاده فيرجع عنه وأجيب  
بأنه لا يجوز له الرجوع  
باجماعهم عليه (فان قلنا  
ان انقراض العصر شرط  
يعتبر في انقضاء الاجماع  
قول من ولد في حياته  
وتقف وصار من أهل  
الاجتهاد) ولهم على هذا  
القول (أن يرجعوا عن  
ذلك الحكم) الذي أدى  
اجتهادهم اليه (والاجماع  
يصح بقولهم وبفعلهم)  
كان يقولوا بجواز شيء أو  
يفعلوه فبطل قولهم له على  
جواز لمصنهم كما تقدم  
(وبقول البعض وبفعل  
البعض وانشار ذلك القول  
أو الفعل وسكوت الباقيين  
عليه) وتسمى ذلك بالاجماع

الادلة عليه قولهم أو فعلهم أو نفي برهم من هذه الامور أو بعضها كحادثة التي من شأنها أن  
تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرهما (قوله العوام) هم غير العلماء وعلماء بعضهم بأئمة ليسوا من أهل  
الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أي المكسوبة  
الى الشرع لاخذ حكمها منه ولو بطريق القياس (قوله فيها) أي في شأنها وبسببها وعليها أي على  
حكمها وقد بحث في كلامه بأنه يقتضي أنه إذا لم يوجد الأدلة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألقا  
وأجمعوا الا إذا فاته لا يعتبر (قوله حجة) أي فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في  
حق أحد من هذه الأمة وقيل أنه حجة بناء على ان شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أي باطل والمعنى أنه  
لا يقع اجتماعهم على الباطل لا عمدا ولا خطأ فتنى للضلالة عن اجتماعهم مستلزم أنه حتى فيكون حجة  
واضافة الامة اليه شرع باخراج غيرهم عن هذا الحكم والشرع أي ما جاء به من قوله ورد بمصلحة  
هذه الامة أي من الاجتهاد على باطل أي كل على ذلك والمراد بهائش تحتج بانفاقهم (قوله على العصر  
الثاني) أي على أهله والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به امتناع مخالفته واعلم انه  
لا ينعقد اجتماع الا بعد وفاته (قوله ولا يشترط في حجة) أي في كونه حجة وقوله انقراض  
العصر أي عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عكازه في شرح جمع الجوامع وأجيب بمنع جواز الرجوع  
عنه للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على انه يحجب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند  
سبويه أو نفس الجواب على اضرار الفاء عند الكوفيين أو على اضرار شئ (قوله وصار من أهل  
الاجتهاد) أي فان خالفتم بنعقد اجتماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أي لعدم استقرار  
الاجماع (قوله وانشار ذلك القول والفعل) أي بحيث يبلغ الباقيين ومضى من يتمكنون فيه عادة من  
النظر (قوله وسكوت الباقيين عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهر اشارة الرضا والسخط منهم وخرج بقيد  
الاظهار وما بعده ما إذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يرضوا من المذكور فليس بالاجماع  
وما ظهر اشارة الرضا والسخط فهو اجماع قطعاً وأما السخط فليس بالاجماع قطعاً (قوله ويسمى ذلك  
بالاجماع السكوني) واختار الشافعي أنه ليس بالاجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل  
أنه آخر أقواله وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل بالاجماع السكوني فأجيب عنه بأن تلك  
المسائل ظهرت من السالكين فيها فريضة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أي وكذا  
قول الاكثر (قوله على غيره) أي لامن علماء الصحابة ولامن علماء غيرهم (قوله على القول  
الجديد) هو ما ألفه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه بمصر ومجمل ما يقال من قبل الرأي وأما غيره فهو  
حجة اذ هو في محل المرفوع كقول الصحابي أميرنا بكذا أو نهي عن كذا أو نحن السنة كذا أو رخص  
في كذا موافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يكن يدين ناسي الفرائض ليس تقليداً له بل لدليل قائم عنده  
فوافق اجتهاده اجتهاد وهو معنى قول الرازي • لاسباب قد نحا الشافعي • (قوله اهتديتم) أي  
كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والام يكن المقندي به متدياً (قوله وأجيب بضعفه) أي ضعف  
هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضاً ولو كان  
قول بعضهم حجة لوقع الأنكار على من خالفه منهم (قوله وأما الاخبار) أي بآثارهم كما وحكم (قوله  
فالخير) أي الذي هو مفرد الاخبار واختاره لأن التعريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد (قوله

الاجماع

المسكوني (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد) وفي القديم حجة حديث  
أصحاب كالتجوم بأهم اتديتم اهتديتم وأجيب بضعفه (وأما الاخبار فالخير  
في الاستدلال



ما بدخله الصدوق والكتب) لاحتماله لما من حيث إنه خير كقولك قام بدخيل أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع صدقه أو كذب لا مخرج له لانه قالوا كخبر الله والثاني كقولك الله ان

ما بدخله الصدوق) هو مطابق حكيه المفهوم منه لواقع الكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا) أي إذا صدق بهذا كذباً وصادقاً وكاذباً (قوله ومتواتر) مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحد بعد واحد بفترة ومنه ثم أرسلنا رسلنا تترى (قوله فالتواتر) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الأحاد (قوله ما يوجب العلم) أي خبر من شأنه يوجب بنفسه إيجاباً عادياً العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقوله نفسه ما يوجب به واسطة القرآن كخبر مالك أخيراً بموت وليله يشرف على الموت وانضم اليه قرآن الصراخ وخروج الخبرات على حاله منكرة غير معتمدة فأنما يقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم بموت الولد (قوله وهو ان برويه الخ) أي التواتر وما يوجب العلم أي حالة أن بروي أو ذوات بروي جماعة مؤلفاً وكفاراً وأرقاءً وانباءً ولومبياً مبرزين وأقل الجماعة المذكورة خمسة لأربعة على الأرجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتمال جهلهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا (قوله وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبر من طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع أنه لا شبهة أن ذلك ممن كلفوا تركه في الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أي في أول مراتبه وهو طبقه الأولى تأشيعاً عن مشاهدة أو سماع (قوله لا عن اجتهد) أي بجواز القلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ (قوله أو سماع) أي وكأخباره عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله بقديم العالم) أي فليس هذا من التواتر بجواز القلط فيه لأنه عن اجتهد (قوله بوجب العمل) أي مضمونه وهو الذي لم يبلغ روايته عند التواتر واحداً أو أكثر ومهرطه عند التواتر فلا يجب العمل بخبر الفاسق والمجهول والغالط يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فأكثرت الثلاثة والاطاعة منها يصح أن تكون واحداً أو اثنين وأيضاً كان صلى الله عليه وسلم تبع الأحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ثم يروا العمل به (قوله ما اتصل أسناده) الاستناد في اللغة ضم أحد الشئين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال استند فلان على فلان إذا عزا إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن والمتم هو غاية ما ينتهي إليه الاستناد من الكلام قال الحاكم المستند رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا أشيعته عن شيخه متصلاً إلى رسول الله ﷺ (قوله بعض رواه) واحداً كان أو أكثر من أي عمل كان وقال جماعة من الحديث لا يسمى رسالة إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ ولذا قال في البيهقي • ومسلم منه الصحابي سقط • وسقطوا الساقط منه أثنان فأكثر على التوالي من أي موضع كان متصلاً ولذا قال فيها • والمفضل الساقط منه أثنان • (قوله فان كان) أي المرسل (قوله غير الصحابة) بأن كان المرسل له غير صحابي (قوله مجروحاً) أي متصفا بما يخل بعدلته (قوله ابن السبب) بفتح الباء وكسرها (قوله من التابعين جمع تابع بمعنى التابعي وهو من تلقى الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فإنه من اجتمع بالرسول ولو لحظة) (قوله عن النبي) متعلق برأوا أي والصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أي ذلك الصحابي الذي رواها له (قوله أبو زوجته) أي لأزوج بنته فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة

بجمعهم (أو الخبر بنفسه إلى آحاد ومتواتر فالتواتر ما يوجب العلم) وهو أن يرويه جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى أن ينتهي إلى الخبر عنه فيكون في الأصل معنى مشاهدة أو سماع لا عن اجتهد كالأخبار عن مشاهدة مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأخبار عن مجتهد فيه كأخبار الفلاسفة بقديم العالم (والأحد) وهو مقابل التواتر (وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه وينقسم قسمين إلى مرسل ومتند فلهند ما اتصل أسناده) بأن صرح بذكره كهم (والمرسل تمام يتصل أسناده) بأن سقط بعض رواه (فان كان من مراسيل غير الصحابة) رضى الله عنهم (فليس بحجة) لاحتمال أن يكون الساقط مجروحاً (المراسيل معيدين السبب) من التابعين رضى الله عنه أسقط الصحابي وعزاها للنبي صلى الله عليه وسلم

فهم حجة (فانما ثبت) أي ثبت عنها (فوجب مسانيد) أي رواها له (الصحابي الذي أسقطه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الغالب حمزة أبو زوجته أبو هريرة رضى الله عنه أما مراسيل الصحابة بأن بروي صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم



ثم يسط الثاني خمسة لان الصحابة كلهم عقول (والعنفة) بان يقال حدثنا فلان عن فلان الى آخره (فندخل على الاستناد) اي على حكمه فيكون الحديث المروي بها (٢٠) في حكم السند لاني حكم الرسل لانصال سنده في الظاهر (واذا قرأ الشيخ) وغيره

بسمه (بجوز للروى  
ان يقول حدثني او اخبرني  
وان قرأه على الشيخ  
فيقول اخبرني ولا يقول  
حدثني) لانه لم يحدثنه  
ومنهم من أجاز حدثني  
وعليه عرف أهل الحديث  
لان القصه الاعلام بالرواية  
عن الشيخ (وان أجاز  
الشيخ من غير رواية  
فيقول أجازني او اخبرني  
أجازة وأما القياس فهو رد  
الفرع الى الأصل بعله  
تجمعها في الحكم) كقياس  
الارز على البر في الربا  
بجامع الطم (وهو ينقسم  
الى ثلاثة أقسام الى قياس  
على وقياس دلالة وقياس  
نسب فقياس العلة ما كانت  
العلة فيه موجبة للحكم)  
بحسب لا يحسن محققا  
تختلف عنها كقياس  
الضرب على التائيف  
للاولين في التحريم  
لعلة الابداء (وقياس  
الدلالة هو الاستدلال  
بأحد النظرين على الآخر  
وهو ان نكون العلة دالة  
على الحكم ولا نكون  
موجبة للحكم) كقياس  
مال الصبي على مال البالغ  
فدوجب الزكاة فيه بجامع  
انتمال تام ويجوز أن يقال

(الح) الحاصل أن الرسل لا يحتاج به الا اذا كان كد يقول صحابي او فعلة او فتوى كثر أهل العلم او كان من  
مراييل الصحابة وكذا اذا استند غير الرسل وكذا اذا عرف من حال الراوي الذي أرسله أنه لا يرسل  
الا عن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وزاد بعضهم القياس وأن  
ينشر من غير تكبر او بنضم اليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسط الثاني) وهو الواسطة بين وبين  
النبي (قوله كلهم عقول) اي فلا يبعث عن عدلتهم فيروا ولا شهادة فيكون الساقط عدلا  
واحقاط العدل كذكره وأما سماع الصحابي من تابعي فتاير (قوله والعنفة) هي مصدر عنف الحديث  
يعنفة اذا رواه بلفظ عن فلان اي على حكمه وهو قبوله والعمل به (قوله لاني حكم الرسل) من رده  
وعدم العمل به (قوله في الظاهر) شرط ان يكون المعلن غير مدلس وان يمكن لقاء بعض المعلنين  
بعضا في اشتراط ثبوت اللقاء خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله  
وغيره بسمه) اي ولومن وراء حجاب حيث يحرف صوته (قوله حدثني الح) او حدثنا او اخبرنا أو أباينا  
او سمعت فلانا يقول او قال لنا فلان او ذكرنا فلان لافرق بين ان يأذن السامع في رواية السموع  
او يجمعها بنحو لا يروعي أو رجعت عن اخبارك وهو كذلك نعم ان أسند المنع الى نحو خطابه  
فيما حدث به أو شك فيه أمنت الرواية عنه (قوله وان قرأه على الشيخ) اي من كتاب أو حفظ  
وهو بسمه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول اخبرني) وان لم يقبله بنحو قوله  
فراءة عليه أو بقراءة عليه (قوله ولا يقول) اي لا يجوز له اصطلاحا اي لا ينبغي أن يقول حدثني وقد  
استند بعضهم للفرقة بينهما بان يقول لعبيده من أخبرني بك فهو محرو لا يلقه فاخبرني بذلك بعضهم  
بكتاب أو رسول أو كلام سبق بخلاف ما لو قال من حدثني كذا فإنه لا يفتي الا ان شافهه بالكلام (قوله  
وان أجازة) يولومع التاخر والاجازة معاً اعلى مبرنة من الاجازة المجردة منها وهي انواع اعلاها اجازة  
خاصة نحو اجزت من عاصري رواية جميع مروياتي (قوله وأما القياس) اي الذي هو من اصول  
الفقه (قوله فهو الفرع الى الأصل) اي الحافيه وهذا معناه اصطلاحا وأما لغة فهو تقدير الشيء  
بآخر ليعلم المساواة بينهما تقول قيت الثوب بالثوب اي قدرته به وأمر كأنه أربعة الأصول والفرع  
وحكم الأصل دالة حكم الأصل (قوله بعله) اي بسببها وهو مشترك بينهما يوجب الاشتراك  
في الحكم (قوله تجمعها) اي الأصل والفرع اي ندل على اجتماعهما في الحكم المعلوم للأصل  
(قوله كقياس الارز الخ) ويقول أيضا التكميد حرام كالتخلف للاسكار (قوله فيه) محل من العلة  
(قوله موجبة للحكم) أي مقتضية اقتضاء تاما لثبوت مثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا)  
أي في نظر العقل وقوله تختلف عنها بان توجد هي في الفرع ولا يثبت هوله (قوله باحد النظرين)  
أي ثبوت الحكم في أحد النظرين أي الشك في المشاركين في الارصاف على ثبوت في النظر  
الآخر (قوله وهو) اي الاستدلال المذكور أي المراتبة (قوله موجبة للحكم) اي لا تكون  
مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بحسب يفتح عقلا تختلف عنها بل تكون بحسب لا يفتح  
ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشتمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) اي  
من غير استنباح في نظر العقل لحسنه يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فإنه يجب على البالغ  
ولا يجب على الصبي والضعيف نبتة بخلاف البالغ (قوله اذا أنلف) بالناء للقول اي قيل (قوله

لا يجب على مال الصبي كماله ابو حنيفة فيه (وقياس النسب هو الفرع المرديين أصليين  
فيلحق باكثرهما شيئا) كافي العبد اذا أنلف فإنه مردد في الضمان بين الانسان الحر  
وغيره ما لا يحل م



من حيث انه آدمي وبين البهيمة من حيث انتمال وهو بالمال كثر شيها من الحر بدليل انه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجر له بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسباً للأصل) فيما يجمع به كثر شيها للحكم أي أن يجمع بينهما بما يناسب الحكم (ومن شرط الأصل أن يكون ثابتاً بدليل شافق عليه بين الخصمين) ليكون القياس حجة (٢١)

من حيث انه آدمي أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال كثر شيها) فالحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغ ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي أن لم يكن لها عرض مفتر من حر فإن كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة كثر شيها (قوله أي أن يجمع بينهما بما يناسب) أي لأبدان تكون علته ثمانية لعله الأصل لما في عنها كقياس التبيذ على الخمر بجامع الاسكار وفي جنبها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفيس بجامع الحناية (قوله للحكم) متعلق بيجتمع أي لأجل اثبات حكم الأصل للفرع وكان وجه ذكر هاتين الشرطين مع قوله السابق بعلته يجمعهما في الحكم عدم نصوبة ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتاً) أي يكون حكمه الذي يرد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يرد الاحتجاج عليه بأن يرد مجرد اثبات الحكم في الفرع (قوله بقوله به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الآيات به او بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة الاخلاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الاحكام المعلقة بها انما يجمع المعلوم مع اتحادها في نفسه لعدده بتعدد محاله (قوله فلا تنقض) تفرع على الاطراف وقوله لفظاً ولا معنى تميزان محولان عن الفاعل والمفعول أن يقول لا حاجة لا اعتبار انتفاء الاتفاض لفظاً للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الاتفاض معنى لانه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنقض لكفي وكاين ايراد الابتناء والتأ كيد تعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الاتفاض لفظاً (قوله بالثقل) أي كشيء الثقل وهو ما يقتل مثله كالخمر والخشب (قوله الوالد له) أي الأصل وأن علل الفرع وان سقل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الاوصاف المعتبر بها عن العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الاتفاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضاً على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعمل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الأصل من حيث صحة الاخلاق فيه مسبب علته (قوله ان وجبت وجد الخ) خرج ما ذالم تكن كذلك بأن وجبت بدون او وجد هو بدونها في صورة اوصاف (قوله بمناسبتها) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطاً بينهما واجتماعاً في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها (قوله وأما الخطر والاباحة) أي فقد اختلف فيها هو الأصل فيها بعد البعثة (قوله من الناس) أي العلماء فاتهم هم الناس (قوله ان الاشياء) المراد منها ما يشتمل الأقوال والافعال (قوله الا ما أباحت الشريعة) أي ذلك على اباحتها وينبغي أن يرد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والندب والكرهية (قوله فيستمسك) بمعنى يتمسك فيه فالكسب للتأ كيد او يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأ كيدوا يصاح لما قبلها (قوله الا ما حظه الشرع) أي دل على انه محظور أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله اما قبل البعثة) أي نبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو الظاهر اذ ما بين وصولها اليه

من حيث انه آدمي أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال كثر شيها) فالحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغ ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي أن لم يكن لها عرض مفتر من حر فإن كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة كثر شيها (قوله أي أن يجمع بينهما بما يناسب) أي لأبدان تكون علته ثمانية لعله الأصل لما في عنها كقياس التبيذ على الخمر بجامع الاسكار وفي جنبها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفيس بجامع الحناية (قوله للحكم) متعلق بيجتمع أي لأجل اثبات حكم الأصل للفرع وكان وجه ذكر هاتين الشرطين مع قوله السابق بعلته يجمعهما في الحكم عدم نصوبة ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتاً) أي يكون حكمه الذي يرد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يرد الاحتجاج عليه بأن يرد مجرد اثبات الحكم في الفرع (قوله بقوله به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الآيات به او بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة الاخلاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الاحكام المعلقة بها انما يجمع المعلوم مع اتحادها في نفسه لعدده بتعدد محاله (قوله فلا تنقض) تفرع على الاطراف وقوله لفظاً ولا معنى تميزان محولان عن الفاعل والمفعول أن يقول لا حاجة لا اعتبار انتفاء الاتفاض لفظاً للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الاتفاض معنى لانه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنقض لكفي وكاين ايراد الابتناء والتأ كيد تعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الاتفاض لفظاً (قوله بالثقل) أي كشيء الثقل وهو ما يقتل مثله كالخمر والخشب (قوله الوالد له) أي الأصل وأن علل الفرع وان سقل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الاوصاف المعتبر بها عن العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الاتفاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضاً على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعمل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الأصل من حيث صحة الاخلاق فيه مسبب علته (قوله ان وجبت وجد الخ) خرج ما ذالم تكن كذلك بأن وجبت بدون او وجد هو بدونها في صورة اوصاف (قوله بمناسبتها) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطاً بينهما واجتماعاً في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها (قوله وأما الخطر والاباحة) أي فقد اختلف فيها هو الأصل فيها بعد البعثة (قوله من الناس) أي العلماء فاتهم هم الناس (قوله ان الاشياء) المراد منها ما يشتمل الأقوال والافعال (قوله الا ما أباحت الشريعة) أي ذلك على اباحتها وينبغي أن يرد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والندب والكرهية (قوله فيستمسك) بمعنى يتمسك فيه فالكسب للتأ كيد او يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأ كيدوا يصاح لما قبلها (قوله الا ما حظه الشرع) أي دل على انه محظور أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله اما قبل البعثة) أي نبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو الظاهر اذ ما بين وصولها اليه

الاشياء بعد البعثة (على الخطر) أي على صفته هي الخطر الا ما أباحت الشريعة فان لم توجد في الشرع يعتد به على الاباحة فيتمسك بالأصل وهو الخطر (ومن الناس من يقول بصدقه وهو أن الأصل في الاشياء) بعد البعثة أنها على (الاباحة الا ما حظه الشرع) والصحيح التفصيل وهو أن المضار على التحريم والمنافع على الحل اما قبل البعثة







بقواعد الامور وغير ذلك (ومن شرط المستغنى أن يكون من أهل التقليد فيقلد الفتي في الفتي) فان لم يكن الشخص من أهل التقليد بان  
كل من أهل الاجتهاد فليس له أن يستغنى كما قال (وليس للعالم) أي المجتهد (أن يقلد) لم يمكنه من الاجتهاد (والقليد قبول قول القائل بلا  
حجة) يذكرها (فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ) فيما ذكره (٢٣) من الاحكام (يُسمى تقليداً ومنهم  
من قال التقليد بقبول قول

القائل وأنت لا تدري من  
أين قاله) أي لا تعلم ما خلفه  
في ذلك (فان قلنا ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان  
يقول بالقياس) بان مجتهد  
(فيجوز أن يسمى قبول  
قوله تقليداً) لا احتمال أن  
يكون عن اجتهاد وان  
قلنا انه لا يجتهد انما يقول  
عن ربي وما ينطق عن  
الهيوى ان هو الا ربي يوحى  
فلا يسمى قبول قوله  
تقليداً الاستناد الى الوحي  
(وأما الاجتهاد فهو بذل  
الوسع في بلوغ الغرض)  
المقصود من العلم ليحصله  
(فالمجتهدان كان كمال الاكفة  
في الاجتهاد) كما تقدم  
(فان اجتهاد في الفرع  
فما تفرع اجران) على  
اجتهاد وما صابته (وان  
اجتهاد فيها وخطاها اجران)  
واحد على اجتهاده  
وساوى دليل ذلك (ومنهم  
من قال كل مجتهد في  
الفرع مُصيب) بناءً  
على أن حكم الله في حقه  
رحم مقلده ما أدى اليه

التعبد به والتجريح (قوله بقواعد الامور) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة  
مواقع الاجتماع بحيث يعرف ان ما أدى اليه اجتهاده ليس مخالفاً للاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ  
واسباب الرد وبشرط التواضع والصحيح والضعيف (قوله ومن شرط المستغنى) أي من يطلب القنبا  
من غير موبسوخ له العمل بفتيا غيره (قوله من أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد فليس على  
الترجيح أو لا كنه لم يبلغ منصب الاجتهاد (قوله فيقلد المفتي الخ) أي العدل المعلوم أهل بيعة عدلته أو  
مظنونهما وكذا غير العدل اذا اعتمد بالقرائن صدقه أو اعتقده فيما يظهر حكمه في جمع الجوامع قولاً بجواز  
افتاء المقلدون لم يقدر على الترجيح لانه نازل لما يقضي به عن امامهم لم يصح بنقله منه قال الشارح  
في شرحه هذا الواقع في الاعصار المتأخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وان كان قاضياً  
وان كان غيره اعلم منه وان ضاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليد مولا العمل المبني عليه لم يمكنه من  
الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الاصل مع امكانه الى بدله (قوله قبول قول القائل)  
أي اعتقاده مع العمل به أو لا ومنه قبول العملي قول المفتي والقاضي قول الشهود وقبول خبر الواحد يخرج  
بقوله بلا حجة فاما اذا ذكرها للتأهل للأخذ منها والآفة كعدم ذكرها والمراد بالقول الرأي والاعتقاد فهو  
مجاز مشهور يدخل الحدود وقد دخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الغير من غير ان تعرف دليله (قوله بان  
يجتهد) تفسيره ان من القياس وبني بده تغير الرهان بالاجتهاد بكل القياس (قوله فان قلنا الخ) هذا هو  
الراجح وعليه الصواب انه لا يخطئ فيه نيز به المنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد (قوله ان هو) أي  
فيما لم يخطئ له ﷺ الا وحى فهو يبدل على ان جميع ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من  
الوحى والحق ما نه ﷺ يجتهد ومعنى الآية حينئذ وما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الهوى  
ما القرآن الا وحى يوحى (قوله بذل الوسع) أي المقتدر أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بلوغ الغرض  
أي لاجل الوصول اليه وقوله المقصود حصة كافية للغرض وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن  
المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك الغرض لذلك البذل (قوله ان كان  
كامل الاكفة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السابقين كقوى ذلك وانما اقتصر المصنف  
على ذلك لان كلامه فيه وعلى كل فلا أسقط قوله ان كان كامل الاكفة كان أولى اه من الحاشية (قوله  
فاصاب) بأن وافق ما أدام اجتهاده اليه ما هو الحكم في الواقع (قوله اجران) أي نصيبان من الثواب  
يعلمهما الله بكمية وكيفية (قوله واصابته) اعترض بأن الاصابة ليست من صفته فكيف يصاب عليها  
وأجاب السبكي بأنه قد يصاب على ما ليس من صفته اذا كان من آثار صنعه ثم يجوز أن يكون الاجران الثاني  
على كونهم سنة يقتضى بهما ينعه (قوله فله اجر واحد) ولا يتم عليه بسبب خطئه الا ان قصر في  
اجتهاده بان لم يبدل وجهه فلا اجر وهو آثم (قوله ومنهم) أي الاصوليين كالاشعري والباقلاني (قوله  
مسبب) وعليه الظاهر ان له اجرين (قوله الكلامية) أي المنسوبة الى الفن المسمى بالكلام (قوله  
أي العقائد) أي المعتقدات اي المطلوب اعتقادها (قوله بالتبليغ) أي كون الالهة ثلاثاً لله  
والمسيح ومريم شهادة قوله أنت قلت للناس اتخذوني وامى الذين من دون الله (قوله النور والظلمة

اجتهاده (ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في اصول الكلامية) أي العقائد (مُصيب لأن ذلك يؤدي الى تصويب اهل الضلالة من  
التصاري في) فلو لم بالتبليغ (والمحموس) في قولهم بالاصح للعالم النور والظلمة (والكفار) في تفهيم التوحيد  
وبعثه الرسل  
18/ و تولى



يعني انهما قد بمان عندهم وامتد جافنولد من امتد اجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أي عود الجسم  
 بأن يبعث الله المولى من القبور وبرد الروح البهارة الحديث يحشر الناس مكررة غير لا ثم يرد في أجساد  
 أهل الجنة لتتوفر عليهم اللذات في أجساد أهل النار لتفليظ العقوبات وورد أن من الكافر كاحد  
 (قوله والملاحدين) من الأحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وخلفه) هو بالنصب عطف على صفاته  
 (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضا أي في تقسيم غير ذلك مما أتت به ككون أركانها كبيرة لا تزال  
 الإيمان فان الميزة نفوذ ذلك وقالوا بل يزله بمعنى أنه أسطة بين الإيمان والكفر (قوله ودليل من قال  
 الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا بل قد يرد كما علم بما تقدم (قوله وأصاب)  
 أي في اجتهد به بان أداءه إلى ما هو الحكم في الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا يقدح أن يوجر على الحكم  
 أبناو على قصد الحكم بالحق وفي رواية الحاكم كذا اجتهد الحاكم فخطأ فله أجر وان أصاب فله عشرة  
 أجور ولا منافاة لان الأخبار بالقليل لا يبنى الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالأجرين فاجبر بهما ثم العشرة  
 فاجبر بها أو ان الأجرين يساويا العشرة (قوله خطأ المجتهد) أي حكم غلطه بدأ يشق غلطاني بيان  
 وجه الدلالة عكس الواقع في الحديث أنها ما يفانه التثبت لاطواب بل هو محل النزاع لا غير (قوله رواه  
 الشيخان) أي البخاري ومسلم لأن هذا اللفظ ليس لفظ البخاري وإنما هو لفظ البخاري ثم ذكره بقوله  
 إذا اجتهد الحاكم الخ وظاهرة أنه لو لم يكن محكما لأبطل الأجران وليس ثم إذا اجتهد المراد بالحاكم  
 مثبت الحكم والمراد من قوله حكم ما ثبت الحكم والله أعلم بالصواب إلى الرجوع والمآب

الحكمة النعم الوهاب اللهم للصواب التفضل على ذوي الألباب بالفهم عنه والاستنباط من السنة  
 والكتاب والصلاة والسلام على أصل الأصول شمس مياء الحمد الذي لا يعتز به غروب ولا أقول  
 شية نا محمد المستد جميع العالم منه وعلى آله وصحبه وآل خذ عن عنه (أما بعد) فقد  
 تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه طبع الحاشية الأصولية للعالم المايل الشيخ أحمد الدمياطي  
 على شرح الورقات للإمام جلال الدين المحلى وهو كتاب سهل النال  
 معذب القال كنية العلم صغير الحجم يتقدم في المبتدى ويحتاج  
 إليه المنتهى فرحم الله مؤلفه وغفر له وأطلع عليه

والمعاد في الآخرة  
 (والملاحدين) في نصيبهم  
 صفاته تعالى كالسلام  
 وخلقه أفعال العباد وكونه  
 مريئا في الآخرة وغير ذلك  
 (ودليل من قال ليس كل مجتهد  
 في الفروع مصيبا قوله صلى  
 الله عليه وسلم من اجتهد  
 فأصاب فله أجران ومن  
 اجتهد وأخطأ فله أجر  
 واحد) الدليل أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قد قال  
 وصو به أخرى (والحديث  
 رواه الشيخان وكلفا  
 البخاري إذا اجتهد الحاكم  
 فحكم فأصاب فله أجران  
 وإذا حكم فخطأ فله أجر  
 واحد)